



PROVISIONAL  
A/33/PV.94  
3 April 1979  
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاربعاء ، ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ /٠٠

- الرئيس : السيد ليفانو ( كولومبيا )
- رشاء في ذكرى وفاة صاحب السعادة سير مايلو بوتون بتلر ، الحاكم العام لجزر البهاما
- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [ ٣٢ ] ( تابع )
- ( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ؛
- ( ج ) تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ؛
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ؛
- ( هـ ) مشاريع القرارات ؛
- ( و ) تقرير اللجنة الخامسة
- تنظيم الأعمال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ؛

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

70-72013/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٤٥

رثاء في ذكرى وفاة صاحب السعادة سير مايلو بوتون بتلر ، الحاكم العام لجزر بهاما

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد علمنا بمزيد من الحزن بوفاة الحاكم العام لجزر البهاما ، صاحب السعادة سير مايلو بوتون بتلر ، وباسم الجمعية العامة أنقل الى حكومة وشعب جزر البهاما وأسرّة الحاكم العام تعازينا العميقة في مصابهم . واني أطلب من المندوبين أن يبقوا دقيقة صمت حدادا على السير مايلو بوتون بتلر .  
وقف الأعضاء دقيقة صمت .

السيد مولتري ( جزر البهاما ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان حكومة وشعب جزر البهاما يحزنون على وفاة واحد من أبرز أبناء جزر البهاما ، السير بتلر ، الحاكم العام . لقد كان هذا البطل القومي العملاق دائما في طليعة النضال التقدمي من أجل الاستقلال . لقد كان رجل سلام وعدالة وكرامة انسانية . ولقد ترك فراغا سوف نجد انه من الصعوبة أن نملأه . ونجد عزاء في تعبيركم عن التعاطف . واننا شاكرون على تعازي المجتمع الدولي بأسره . ومن هنا ، فاني أود أن أعرب عن الشكر والتقدير المخلصين من شعب وحكومة جزر البهاما لكم ولزملائنا في العالم بأسره .

مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- ( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/33/22 و Add.1 و 2) ؛
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/33/36) ؛
- ( ج ) تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا (A/33/313) ؛
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/33/453) ؛
- ( هـ ) مشاريع القرارات (A/33/L.10، وA/33/L.19 الى A/33/L.32) ؛
- ( و ) تقرير اللجنة الخامسة (A/33/555) .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : أعطي الكلمة لمندوب باكستان في نقطة نظامية .

السيد صديقي ( باكستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : يؤسفني أن أثير هذه النقطة النظامية في هذه المرحلة من أعمالنا . ولكني أود أن استرعي انتباهكم الى خطأ في تقرير الأمين العام الخاص بالصندوق الاستئماني للامم المتحدة لجنوب افريقيا ، والوارد في الوثيقة A/33/313 بتاريخ ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

لقد وضعت باكستان تحت الفقرة الثالثة من التقرير ضمن البلدان التي تم تلقي مساهماتها في الصندوق الاستئماني منذ آخر تقرير للأمين العام . ولكن باكستان قد وضعت أيضا سهوا في الفقرة الرابعة من نفس التقرير ضمن البلدان التي لم تسدد حتى الآن نصيبها .  
أمل أن يحاط علما بهذا الخطأ وأن يصحح التقرير بحذف اسم باكستان من الفقرة الرابعة من التقرير الذي اعتمد في اجتماع هذا الصباح .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : وسوف أعطي الكلمة الآن للمندوبين الذين يرفهون

في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

وأود أن اذكر الجمعية العامة أنه عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي فانه :

” . . . لا يجوز للرئيس ان يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته

على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه ” .

السيدة ناوتني (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كانت النمسا ترى دائما أن حكومة جنوب افريقيا وأولئك الذين يؤيدون هذه الحكومة وسياساتها يجب أن يفهموا أن نظام الفصل العنصرى ليس ولا يمكن أن يكون أبدا الأساس لمجتمع دائم ، وأن النظام في حد ذاته يدمر نفسه . وأوضحت النمسا في مناسبات عديدة رفضها القاطع لسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وآخر مرة أوضحنا فيها موقف النمسا كانت خلال المناقشة العامة لهذا البند . لقد أعربنا عن أملنا في أن رئيس الوزراء الجديد لن يضيع الفرصة ليقود هذه الأمانة المضطربة نحو طريق يؤدى الى مجتمع يحظى بالاحترام الدولي .

ونعتقد أن غالبية القرارات التي اعتمدها هذه الجمعية منذ قليل سوف تعزز الفرص لوضع حد لسياسات الفصل العنصرى ، ولهذا أيدناها بسعادة . ومع ذلك تأسف حكومتى على أن معظم وصياغة القرارات الأخرى بسبب اعتبارات قانونية ودستورية أو بسبب عدم اتساقها مع المبادئ الأساسية التي تلهم السياسة الخارجية للنمسا ، لم تسمح لنا بتأييدها .

وأود في هذا السياق أن أشير الى أن النمسا تنظر الى الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار A/33/L.23 على أنها تعني وجوب الوفاء بشروط المادة ( ٤ ) من البروتوكول الأول لاتفاقيتي جنيف لمنح وفتح سجناء الحرب للمناخيلين من أجل الحرية . وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار A/33/L.24 فان النمسا تود أن تكرر أن لدينا تحفظات خطيرة بالنسبة الى الإشارة التعسفية الى دول أعضاء بغية الادانة في قرارات الجمعية العامة .

وعلاوة على ذلك أود أن أشير الى الفقرة السادسة من منطوق مشروع القرار A/33/L.23 . ففيما يتعلق بوضع الحياد الدائم للنمسا ، فانه يتعين عليها أن تهتم اهتماما بالغا بالمسائل التي يشير اليها هذا القرار . ولا يمكن أن تتخذ قرارا الا بعد دراسة كل حالة على حدة .

ان أهداف مشروع القرار A/33/L.31 بشأن " الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية " تحظى بالتأييد العام من جانب حكومة النمسا . ولكن تنفيذ بعض الشروط في هذا المشروع سوف يواجه صعوبات وفقا لدستور النمسا . ومن هنا فان النمسا رأت من المناسب الامتناع عن التصويت .

السيد كيتينغ (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد تم التعبير عن ادانة

حكومة ايرلندا للفصل العنصرى في البيان الذى ألقته في هذه الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . ان وفدى اتساقا مع سياسته ، يسعده أن استطاع أن يؤيد عشرة من

مشروعات القرارات الخمسة عشرة التي عرضت علينا اليوم . ونأسف ان اضطررنا الى الامتناع عن التصويت على أربعة مشروعات قرارات تتعاطف مع بعض جوانبها لأسباب سوف أعدد لها بايجاز . ان وفدى صوت ضد مشروع القرار الذى يتعلق بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وهذه الخطوة الأخيرة تنسجم مع موقفنا الذى اتخذناه في الدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين للجمعية العامة لأننا نشعر أنه من غير الملائم أن نهرز وأن ندين — بشكل انتقائي — دولة واحدة عضو على هذا النحو .

ان حكومتى قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.29 . اننا نجد أن الاشارة الى النضال المسلح غير مقبولة وغير ملائمة كما هو معكّل في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وفضلا عن ذلك ، فاننا نعتقد أن حكومة جنوب افريقيا الحالية تمثل بشكل قانوني جمهورية جنوب افريقيا . ومع ذلك فاننا نتطلع الى اليوم الذى نجد فيه شعب جنوب افريقيا كله يستطيع بشكل حر وعلى قدم المساواة أن يمارس بطريقة كاملة حقوقه السياسية وعندما نجد حكومة جنوب افريقيا قد بررت وهي تمثل بالفعل مصالح وتنوع جميع الشعب في هذا البلد .

ان تحفظاتنا فيما يتعلق باستخدام عبارة " حركة التحرير الوطني " في مشروع القرار A/33/L.21 والنصوص الأخرى ، قد عبر عنها ممثل فرنسا عندما تحدث باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

وتستند سياستنا ، في النهاية ، الى الاعتقاد بأنه بينما لا يزال التغيير السلمي ممكن التحقيق في جنوب افريقيا ، فلا بد من تحقيق تغيير جوهري بغير تأخير . وكما قلت في بيانى ، فان للمجتمع الدولي دورا هاما يمكن أن ينهض به عن طريق اختيار اجراءات معينة وتنفيذها على أساس جماعي ضد حكومة جنوب افريقيا بحيث يمثل ذلك ضغطا على هذه الحكومة للتخلي عن سياسة الفصل العنصرى . ولهذا السبب ، وقبل أن يتخذ مجلس الأمن مثل هذا القرار ، فان إيرلندا طالبت مجلس الأمن بأن ينفذ حظرا الزاميا على تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا . وفي الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة أيدنا اقتراحا شاركنا في تقديمه هذه السنة يطالب مجلس الأمن بفرض حظر على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا . ومضينا الى ما هو أبعد من ذلك في هذه الدورة للجمعية العامة ان أيدنا مشروع القرار A/33/L.22 الذى يطلب الى مجلس الأمن

أن يبحث على وجه السرعة فرض حظر الزامي على تصدير البترول الى جنوب افريقيا مع أن لدينا تحفظات على هذا القرار فيما يتصل بالفقرة الثالثة من المنطوق بصفة خاصة .

فاذا واصلت جنوب افريقيا تشدداتها الحالي ، فاننا على استعداد لبحث امكانية تأييد أية تدابير فعالة أخرى . ولكننا نعتقد أنه من السابق لأوانه ، في هذه المرحلة ، أن نؤيد جميع الاجراءات التي أشار اليها مشروع القرار A/33/L.25 التي لا تميز بالشكل الكافي بين التدابير الانتقائية والشاملة . ووفقا لذلك فقد امتنع ودي عن التصويت على هذا القرار .

كذلك فان من المؤسف أنه في هذا القرار الذي يتناول التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا ، وفي القرارات الأخرى ، هناك لبس ينجم عن طلب مجلس الأمن والدول الأعضاء لاتخاذ تدابير معينة . وفي غياب قرار لمجلس الأمن يكون ملزما لجميع الدول ، فان الاجراءات الانفرادية للدول هي في رأينا يحتمل ألا تكون فعالة ، وفي بعض الظروف يمكن أن تتعارض مع الالتزامات الدولية . ان تأييدنا للقرارات التي تتضمن مثل هذه الأحكام يجب أن يفسر في ضوء ذلك .

وتأسف حكومتي كذلك لأن المزاغم المعممة وغير المحددة فيما يتعلق بالتعاون مع جنوب افريقيا قد تم تضمينها بعض مشروعات القرارات مما جعل من الأصعب أن نقبلها . وتأسف حكومتي لأنها لم تستطع تأييد مشروع القرار A/33/L.24 . ونحن نتفق تماما مع جوهر هذا القرار ولكننا نشعر أنه يجب أن نأخذ في الحسبان الانكار المستمر على الأقل من جانب دولة من الدول المعنية بما ورد في الفقرة الثانية من أن تلك الدول التي ذكرت بالاسم تواصل التعاون مع جنوب افريقيا في الشؤون النووية .

وتشارك حكومتي تماما مشاعر السخط التي أعرب عنها في المناقشة العامة على المعاملة غير الانسانية التي يعاني منها معارضو الفصل العنصري وخاصة أولئك الذين يسجنون بسبب موافقهم الشجاعة . ولقد أسعدنا أن نؤيد مشروع القرار A/33/L.23 . وتحفظنا فيما يتعلق بالمشاكل القانونية التي تثيرها الفقرة الرابعة ، قد أشار اليها بالفعل ممثل فرنسا في بيانه باسم الدول التسع . كذلك أسعدنا أن نؤيد مشروع القرار A/33/L.27 بشأن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ويتفق موقفنا من التوصيات الواردة في هذا التقرير مع السياسة العامة التي حددتها آنفا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.31 ، فان حكومتي تود أن تؤكد من جديد التزامها  
بمبدأ عدم التمييز في الرياضة . وكما بيّنا في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، فان  
حكومتي تنوي أن تعمل وفقا لروح الاعلان الخاص بالاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا وبعض  
أحكامه . ومع ذلك ، وكما أوضحنا في العام الماضي ، فان لدينا مشاكل معينة فيما يتعلق بهذا  
الاعلان . ولهذا فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد كاتالز ( شيلي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد اشتركت شيلي في التصويت

لكي تقدم تعاونها الحاسم مع الامم المتحدة في مناهضة العنصرية والتفرقة العنصرية حيث ان هذا الموقف يتفق تماما مع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التي تنتهجها شيلي .

ان بلادى طبقا لموقفها الانساني التقليدى ، وان تدرك واجهها الادبي في التعاون مع

الامم المتحدة في نطاق اهداف ومبادئ الميثاق قد تمسكت دائما بنهذ سياسة الفصل العنصرى .

لقد قدمنا تأييدنا البالغ لفعالية مشروعات القرارات التي اعتمدها اخيرا الجمعية العامة .

ونؤيد روح المبادرات المتعلقة بهذا الامر والمطروحة علينا الان الا اننا قد اضطررنا

الى الامتناع عن التصويت على بعض النصوص ولدينا تحفظات جديدة بالنسبة للبعض الاخر بسبب العبارات

المتشددة المستخدمة في الصياغة أو لانها قد لا تتماشى مع المبادئ والمقاييس التي نسترشد بها .

وعلى وجه التحديد فانه من الصعب علينا ان نقبل استخدام صفات غير ملائمة في الاشارة الى

دولة عضو في هذه المنظمة لان ذلك يؤدى الى اللبس والانقسام في المجتمع الدولي ، ويعرقل الجهود

التي تبذل للقضاء على الفصل العنصرى .

كما اننا لا نرى انه من المناسب عند مناقشة التعاون مع جنوب افريقيا ان نشير بصفة فردية

الى بعض الدول لان في هذا الانتقاء والتمييز ما يضعف النضال ضد العنصرية والتفرقة العنصرية .

علينا ان نكون صارمين في احترامنا للمبادئ الاساسية التي تعتبر اساس السلطة والواجب

الادبي لهذه المنظمة في استنكارها لأولئك الذين يحاولون فرض السياسة العنصرية في العالم الا ان

شعورنا بالاستنكار يجب ألا يدعونا الى التدخل في شؤون هي من صميم الشؤون الداخلية للدول ،

ويتبني ايضا الا يقودنا الى التقدم بمطالب تخرج عن نطاق اختصاص الجمعية العامة وفقا لميثاقها

حتى لو كانت هذه المطالب عادلة .

أود أن اختتم قلبي بأن اكرر أن شيلي تعارضاية ممارسة تقوم على اساس التمييز والعنصرية

وعلى جريمة الفصل العنصرى بصفة خاصة .

السيد كوفاس كانسينو ( المكسيك ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد بلادى امتنع

عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.21 لاننا نعتقد بأن الجمعية العامة يجب ان تعرب عن رفضها

لتعاون اية حكومة مع نظام جنوب افريقيا حيث ان هذا لا يتفق مع القرارات التي اعتمدها منظمنا .

ومع ذلك فان وفد بلادي لا يشعر ان هذه الاداة يجب ان تتبع مقاييس انتقائية وحيث ان هذه المعايير واردة في مشروع القرار A/33/L.21 فقد امتنعنا عن التصويت على ذلك المشروع .

اما فيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.24 الذي أيدناه فقد كنا نفضل صياغة اخرى تحترم سلطة مجلس الامن وتأخذ في الاعتبار البيانات الخاصة بالسياسة النووية والتي ادلت بها دول مذكورة في الفقرة ٢ من المنطوق .

اما فيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.27 فقد صوتنا في صالح مشروع القرار هذا . ان وفد بلادي ينظر بعين القلق سلطة الجمعية العامة على الموظفين في المنظمة . ولدينا تحفظات جدية فيما يتعلق بالفقرة العاملة ٦ حيث اننا نعتقد ان هذه القرارات تدخل في نطاق اختصاصات الامين العام .

واخيرا فيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.30 الذي صوتنا في صالحه فاننا نشعر بالقلق

لان الجمعية العامة لم تحترم الاستقلال والاختصاص اللذين يمنحهما الميثاق لمجلس الامن .

السيد شلتيم ( هولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الممثل الدائم لفرنسا قد

سبقنا الى التعليل نيابة عن الدول التسع الاعضا\* في المجموعة الأوروبية بالنسبة لقرارات الجمعية العامة التي اعتمدها . ولذلك فان وفد بلادي سيقصر على بيان مقتضب لتعليل تصويته على مشروعات القرارات هذه .

لقد بين وزير خارجية بلادي عندما تحدث امام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول / سبتمبر

ان هولندا ستدعم وتؤيد سياسة فرض ضغط متزايد على جنوب افريقيا اذا استمرت حكومة بريتوريا في رفض تغيير سياستها اللانسانية التي تقوم على التمييز العنصري . والواقع ان حكومة جنوب افريقيا لم تبد أية اشارة الى اعتزامها هذا التغيير .

ولهذا السبب فان وفد بلادي كان يفضل ان يصوت مؤيدا لجميع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة . ان الاجماع على كل هذه القرارات كان سيكون اشارة واضحة لجنوب افريقيا على ان العالم اجمع متحد في نيذه لسياسة الفصل العنصري . ولكن لسوء الحظ ان وفد بلادي لم يستطع الموافقة على كل هذه القرارات ان أن بعضها يحتوى على عناصر معينة لا نستطيع ان نقبلها .

وتأسف حكومة بلادي لانها لم تستطع ان تصوت في صالح مشروع القرار الخاص بالتصاوغ

الاقتصادي مع جنوب افريقيا . وكما قلنا من قبل لقد حان الوقت لنفكر في اجراءات خاصة بالميدان

الاقتصادى الا اننا لا نستطيع ان نوافق على رأى الوارد في الفقرة الثانية من الديباجة القائل بأن كل صورة من التعاون مع جنوب افريقيا يعتبر عملا عدوانيا ضد شعب جنوب افريقيا ، ويشكل تهديدا للامن والسلم الدوليين . وعلاوة على ذلك فان وفد بلادى برفض الاتهام الوارد في الفقرة قبل الاخيرة من الديباجة ويرى انه لا يقوم على أى اساس وبصفة خاصة فاننا نعارض الدعوة الى قطع جميع الروابط مع جنوب افريقيا الواردة في الفقرة ١ من المنطوق .

ويرى وفد بلادى ان وسائل الاتصال الحالية مع جنوب افريقيا ينبغي ان تستغل لفرض أكبر قدر من الضغط على حكومة جنوب افريقيا لالغاء نظام الفصل العنصرى . ولهذا السبب فان وفد بلادى يأسف على تصويته ضد هذا القرار .

ونظرا لخطورة الموقف الذى نجم عن سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا فان وفد بلادى قد أيد مشروع القرار الخاص بحظر البترول . وبما ان اجراء من هذا القبيل لن يكون له معنى الا اذا احسن تطبيقه فاننا نود ان نؤكد على ان وفد بلادى يعتبر ما ورد في الفقرة ٢ من المنطوق التى يطلب فيها من مجلس الامن ان يدرس الحظر الالزامى على البترول فقرة اساسية في هذا القرار . لذلك اننا نفسر الفقرة ٣ من المنطوق على ضوء الفقرة السابقة بمعنى ان حكومة هولندا ستنفذ الفقرة ٣ من المنطوق فقط اذا قرر مجلس الامن ان يؤيد هذا الحظر . ونفس الحجة تنطبق على الفقرتين ٤ و ٥ من المنطوق .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالتعاون النووى فاننا نود ان نبين اننا لا نستطيع ان نوافق على مثل هذا النوع من التعاون طالما ان جنوب افريقيا لم تنضم الى اتفاقية حظر نشر الاسلحة النووية أو على الأقل لم توافق على كل الضمانات . وعلى الرغم من ان جنوب افريقيا قد أشارت الى انها لا تنوى قبول هذه الشروط فاننا كنا سنؤيد مشروع القرار هذا لو ان الاتهام الواضح لبعض الدول الصديقة التي أشير اليها بالاسم قد تم حذفه . ونظرا لصياغة الفقرة الثانية من المنطوق فان وفد بلادي شعر انه مضطر الى الامتناع عن التصويت .

ان حكومة بلادي تؤيد كل التأييد الحظر الالزامي على السلاح ضد جنوب افريقيا ولذلك فان وفد بلادي قد أيد مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع الا اننا نأسف على ما ورد في نهاية الفقرة الرابعة من الديباجة . وبالإضافة الى ذلك فان تنفيذ ما ورد في الفقرة الثانية من المنطوق يثير بعض المشاكل ذات الطبيعة القانونية بينما تتعدى الفقرة الفرعية ( د ) في رأينا نطاق حظر السلاح . أما فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالموقف في جنوب افريقيا فان وفد بلادي يود ان يشير الى انه على الرغم من أصالة الحركات التي تقوم بالنضال ضد الفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا أمر لا يمكن انكاره ، فانها ليست الممثل الحقيقي الوحيد لشعب جنوب افريقيا . وخلال بياني عند المناقشة أكدنا مرة أخرى الحاجة الى احداث تغيير سلمي ، والى ايجاد حل سلمي . لذلك فاننا لا نستطيع ان نؤيد مشروع قرار يؤكد شرعية النضال المسلح . كذلك فان وفد بلادي لا يستطيع ان يقبل وجهة النظر بأن اى تعاون مع جنوب افريقيا يعتبر عملا عدائيا موجها ضد أهداف ومبادئ الامم المتحدة ، ولكل هذه الاسباب صوتنا ضد مشروع القرار هذا .

وبالرغم من ان حكومة هولندا لا تستطيع ان تؤيد كل التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فان وفد بلادي قد أيد مشروع القرار الخاص ببرنامج عمل اللجنة لكي نعرب عن الاهمية التي نوليها لنشاط هذه اللجنة .

وأخيرا فانني اود ان اشير الى ان هولندا ، على الرغم من انها قد أيدت مشروع القرار الخاص بالسجناء السياسيين في جنوب افريقيا فانها لا تستطيع ان تقبل تفسير اتفاقية جنيف الواردة في الفقرة الرابعة من المنطوق .

السيد هوسن ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان وفد فرنسا كما أعرب عن ذلك مرات عديدة يدين بشدة سياسة الفصل العنصرى وليس هناك شيء أكثر تعارضا مع فلسفتنا الخاصة بالحياة وبالانسان في المجتمع مثل هذا النظام القائم على أساس التمييز والتفرقة العنصرية .

ان فرنسا تسهم في الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي لا قناع حكومة جنوب افريقيا باحترام حقوق الانسان . ولقد انضمت فرنسا الى القرار الجماعي الذي اتخذه مجلس الامن بفرض حظر على تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا ، وهي تطبق هذا الاجراء بكل حزم .

اننا نعتقد ان الامم المتحدة تستطيع ان تلعب دورا مفيدا وفعالا في النهوض بحقوق الانسان في جنوب افريقيا ولهذا السبب فاننا نعرب عن أسفنا لان الجمعية العامة لم تستطع ان تتوصل الى صياغة قرارات يقبل بها الجميع .

ان وفد بلادي قد شرح لماذا لم تستطع دول المجموعة الاوروبية التسع بما فيها فرنسا ان تؤيد مشروعات القرارات الاربعة عشرة التي تم اعتمادها . ان السخط الذي نشعر به حيال الفصل العنصرى لا ينبغي ان يدفعنا الى السير في طرق لا تتفق مع دور منظمتنا او اعتماد توصيات قد يكون لتنفيذها آثار تتعارض مع الاهداف المنشودة . ان عدة من مشروعات القرارات التي قدمت للجمعية لا تسير في الاتجاه العليم وتتضمن بعض الاحكام التي - في رأينا - لن يكون لها الاثر المطلوب . ان وفد فرنسا قد اضطر الى ان يصوت ضد بعض مشروعات القرارات وان يمتنع عن التصويت على البعض الآخر .

ووفقا لرأى بلادي ، فليس من دور الامم المتحدة ان تقوم كما ورد في مشروع القرار A/33/L.29 بتشجيع اللجوء الى النضال المسلح أى الى الحرب الاهلية أو ان تدعو الدول الاعضاء الى تقديم مساعدات لهذا الغرض ؛ بل على العكس من ذلك علينا ان نشجع الانتقال السلمي الذي يطلبه أولئك الذين فهموا في جنوب افريقيا الحاجة الى اجراء هذا التغيير .

اننا نعتقد ان العزل التام لجنوب افريقيا ولا سيما في المجال الاقتصادي سوف تكون له الآثار المفيدة التي تتوقعها بعض الوفود . ان مثل هذه الاجراءات قد تؤدي الى تشديد العناد غير العقلاني لأولئك الذين يمارسون سياسة الفصل العنصرى .

انني أود ان أوضح بصورة أفضل موقف بلادي من مشروع القرار (A/33/L.24) الذي أشارت

اليه بصورة خاصة بعض الدول ومنها وفد بلادى نظرا للطريقة المؤسفة التي صيغ بها حيث انه يتعارض مع المصالح الحقيقية للمنظمة .

وفي المجال النووى فان مشروعى القرارين A/33/L.24 و A/33/L.30 قد يؤدىان الى نتائج تتعارض مع الاهداف المنشودة . ان قطع أى تعاون نووى ومدني مع جنوب افريقيا سوف يؤدى حتما الى تطور نووى لهذا البلد لا يمكن مراقبته . ان الهدف الاساسي في نظرنا يبقى ان نقنع جنوب افريقيا بممارسة سياسة فعالة لعدم انتشار هذه الاسلحة .

وأود ان أضيف ان أحد مشروعات القرارات التي تمت المصادقة عليها يتضمن احكاما لا نستطيع الا ان ندلي ببعض التحفظات الصريحة عليها . ان الامر يتعلق بمشروع القرار A/33/L.26 . وعلاوة على ذلك اذا كان مشروع القرار A/33/L.23 قد طرح للتصويت فان وفد فرنسا كان سيمتنع عن التصويت عليه .

وفي الختام أود ان أؤكد مرة أخرى على الاهمية التي تعلقها فرنسا على اقامة مجتمع متعدد الجنسيات وديمقراطي في جنوب افريقيا يكون للجميع فيه نفس الحقوق ونحن نأمل فسي أن الحكومة الحديثة في بريتوريا سوف تفتتح انه ليس هناك طريق آخر في المستقبل .

السيد أوندا ( اليابان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن أسجل ملاحظات

وتحفظات وفد بلادى على بعض من مشروعات القرارات التي بتت فيها الجمعية العامة . وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون " التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى " والوارد في الوثيقة (A/33/L.19) فان وفد بلادى قد صوت مؤيدا له . ومع ذلك فان وفد بلادى يجد من الصعب عليه أن يقبل صياغة بعض فقرات الديباجة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.23 المعنون " السجناء السياسيون في جنوب افريقيا " والذي اعتمد بتوافق الآراء فاننا نود ان نسجل تحفظاتنا على الفقرة الرابعة من المنطوق بسبب بعض المسائل القانونية التي تنطوى عليها هذه الفقرة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.24 المعنون " التعاون النووى مع جنوب افريقيا " فان وفد بلادى قد صوت لصالحه لاننا نؤيد تمام التأييد أهدافه الاساسية ولكننا لا يمكن ان نؤيد ممارسة اتهام دول بعينها بالاسم في غياب شواهد واضحة .

لقد صوّتنا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.27 المعنون "برنامج العمل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى" . ان تصويت وفد بلادى لصالح مشروع القرار هذا لا يعنى اننا نقبل كل التوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة .

كذلك صوّت وفد بلادى لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.28 المعنون "تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني" لاننا نؤيد الهدف الرئيسي لمشروع القرار هذا ومع ذلك فاننا لا نوافق على صياغة الفقرة الاولى من المنطوق للسبب الذى أعلنه في العديد من المناسبات . ان مشروع القرار المعنون "الموقف في جنوب افريقيا" والوارد في الوثيقة A/33/L.29 يحتوى بعض المفاهيم الخلافية المعترض عليها سواء في الديباجة أو المنطوق ومع ذلك وبسبب عدم رضانا عن الموقف السائد في جنوب افريقيا فان وفد بلادى اختار الا يصوّت ضده ، ولكن ان يمتنع عن التصويت عليه . اننا نأمل ان القرارات حول هذه المسألة والمسائل الاخرى سوف تصاغ بغير عناصر تولد تعقيدات غير ضرورية .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون "التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا" الوارد في الوثيقة A/33/L.30 فان وفد بلادى أيد مشروع القرار هذا لاننا نؤيد هدفه الرئيسى . ومع ذلك فان وفد بلادى يحتفظ بموقفه فيما يتعلق ببعض الاقتراحات الغامضة والتي فعاليتها مشكوك فيها والتي لا مبرر لها في ضوء الهدف الرئيسى للقرار .

كذلك فان وفد بلادى صوت مؤيدا لمشروع القرار المعنون " الفصل العنصرى فى الرياضة " والوارد فى الوثيقة A/33/L.31 ومع ذلك أود ان اعلن ان تنفيذ بعض احكام الاعلان المذكور فى الفقرة الثانية من المنطوق قد يكون عسيرا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيد ممثل الدانمرك الذى سوف يتحدث باسم دول الشمال .

السيد أولريخسن (الدانمرك) (الكلمة بالانكليزية) : اننى اتحدث باسم دول الشمال الخمس فنلندا ، ايسلندا ، النرويج ، السويد ، وبلادى الدانمرك .

ان دول الشمال قد اتخذت موقفا ثابتا ضد نظام الفصل العنصرى البغيض فى جنوب افريقيا وقد اتضح ذلك فى كثير من المناسبات كما هو معروف . اننا نرى ان التمييز العنصرى واضطهاد غالبية شعب جنوب افريقيا هو امر بغيض ونحن لم نتردد على الاطلاق فى التتديد بحكومة جنوب افريقيا لتحديد المستمر للرأى العام العالمى ، كما اننا سبق أن ندنا مرارا وتكرارا بتأييد جنوب افريقيا العلنى للنظام غير الشرعى فى روديسيا الجنوبية وعدوانها المستمر ضد الدول الافريقية السجاورة واحتلالها غير المشروع لناميبيا .

وعلاوة على ذلك فان دول الشمال قد دأبت دائما على تأييد دعم الضغط الدولى ضد نظام الفصل العنصرى . ان صدور قرار مجلس الأمن ( ٤١٨ ) ( ١٩٧٧ ) الذى يفرض حظرا الزاميا على الاسلحة المرسله لجنوب افريقيا يشكل خطوة هامة فى هذا السبيل ، الا أن هناك بعض الميادين الاخرى الكثيرة التى ينبغى على الأمم المتحدة فيها أن تزيد وأن تشدد من ضغطها على جنوب افريقيا .

لقد صوتت دول الشمال مؤيدة لأغلبية القرارات التى صدرت وينبغى أن ننظر الى هذا التصويت الايجابى على انه اعراب عن تأييدنا القوى للمهدف الذى نسعى لتحقيقه من وراء هذه القرارات الا أن لدينا بعض التحفظات المتعلقة ببعض العناصر المحددة التى سأقتصر على الإشارة الى بعضها .

اننا لم نتمكن من تأييد مشروع القرار A/33/L.21 المتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا لأننا نعتبر أنه من غير الملائم أن ننفرد بالاشارة الى بلد بعينه فى هذا الصدد .

أما فيما يتعلق بالقرار A/33/L.22 الخاص بحظر تصدير البترول الى جنوب افريقيا فان الفقرة العاملة الثانية في رأينا ينبغي أن ينظر اليها كاستمرار للفقرة الثانية العاملة وأن تخضع لقرار يصدره مجلس الأمن طبقا لما تضمنته هذه الفقرة . ان حكومات دول الشمال لديها تحفظات بالنسبة لبعض الفقرات في هذا القرار وفي غيره التي لا تأخذ في الاعتبار أن مجلس الامن وحده هو الذي يستطيع أن يتخذ القرارات التي تعتبر ملزمة للدول الاعضاء . وينطبق هذا بصفة خاصة على القرار A/33/L.25 الخاص بالتعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا والذي امتنعنا عن التصويت عليه . وينطبق ذلك أيضا على بعض القرارات الاخرى التي أيدناها على الرغم من ذلك .

لقد صوتت دول الشمال تأييدا للقرار A/33/L.23 الخاص بالسجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، الا اننا نحفظ بموقفنا الخاص بالمطالبة بمنح صفة سجناء الحرب وذلك طبقا لاتفاقيات جنيف المتعلقة بهذا الموضوع .

ان دول الشمال تؤيد كل التأييد الأهداف التي نرمي اليها من وراء القرار A/33/L.24 الخاص بالتعاون النووي مع جنوب افريقيا ولكنها تستنكر الانفراد بالاشارة الى دول بعينها في الفقرة الثانية من المنطوق .

لقد امتنعنا عن التصويت على القرار A/33/L.29 الخاص بالموقف في جنوب افريقيا ، ويرجع امتناعنا هذا - أساسا الى الصيغة المستخدمة في الفقرة الثالثة من المنطوق ، ان أن موقف دول الشمال الثابت هو ألا نستخدم الفقرات التي تشير الى عبارة القوة المسلحة ، كما أن لدينا تحفظات بالنسبة لبعض الفقرات الاخرى الخاصة بالقرار A/33/L.29 خاصة لتأييدنا القوى لمبدأ عالمية الأمم المتحدة .

ان الفقرة ٦ ( أ ) من منطوق القرار A/33/L.28 تثير بعض المشاكل القانونية بالنسبة لدول الشمال ، ان اننا نفسر النداء الوارد في هذا الجزء من وجهة نظر الاحكام الخاصة بميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن .

أما فيما يتعلق بالقرار A/33/L.31 الخاص بالفصل العنصرى في الرياضة فان حكومات دول الشمال تؤيد الاهداف العامة من وراء الاعلان الدولي ضد الفصل العنصرى في الرياضة ، الا اننا نود أن نشير الى اننا قد قلنا في مناسبات سابقة ان المنظمات الرياضية في دول الشمال لها كيانها المستقل .

لقد أيدت دول الشمال غالبية القرارات التي صدرت وقد اشتركت في تقديم بعضها وذلك في حد ذاته لدليل على معارضتنا الثابتة لنظام الفصل العنصرى بجميع صورته وأشكاله . ان دول الشمال تنتهز هذه الفرصة لكي تؤكد التزامها الفعال بالمشاركة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وان تعرب عن قلقها العميق ازاء الموقف الخطير السائد في افريقيا الجنوبية الناجم عن سياسة حكومة بريتوريا .

السيد لويس ( اندونيسيا ) (الكلمة بالانكليزية) : طلبت الكلمة لكي أعلل تصويت وفد بلادي المؤيد لمشروع القرار الخاص بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا والوارد في الوثيقة A/33/L.24 . ان وفد بلادي صوت مؤيدا لمشروع القرار هذا بسبب الاهدية التي يعلقها على جهود الامم المتحدة الرامية الى منع حكومة جنوب افريقيا من استحداث أسلحة نووية .

ومع ذلك فان وفد بلادي غير سعيد على الاطلاق بالفقرة الثانية من المنطوق التي أبرزت دولا بعينها وتحدثت عنها باعتبارها تتعاون نوويا مع جنوب افريقيا ، ان مثل هذا اللوم لا يمكن ان يساعدنا في حل المشكلة بل ان بعض الدول المذكورة في هذه الفقرة قد نفت نفيها قاطعا وجود أى تعاون مع حكومة جنوب افريقيا في هذا الميدان . ومن هنا فانه لو ان مشروع القرار هذا قد طرح للتصويت فقرة فقرة لتعذر على وفد بلادي أن يؤيد الفقرة الثانية من المنطوق .

السيد لوهاني (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.21 ونود ان نعلن كما أعلننا في الماضي ان اسلوب ابراز وادانة دولة من بين دول كثيرة تتعاون مع جنوب افريقيا أمر غير منصف ولا مبرر له . كذلك فان وفد بلادي امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.24 ونود أن نؤكد من جديد معارضتنا القوية والمستمرة لتعاون أية دولة في الميدان النووى والعسكرى والميادين الاخرى مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ومع ذلك فان وفد بلادي لم يرض عن الصيغة التي استخدمت في الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار A/33/L.24 لانها ذكرت الدول على أساس انتقائي ولهذا فان وفد بلادي كان عليه أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد فاييناس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد اليونان قد صوت لصالح مشروع القرار A/33/L.30 ، وكذلك مشروعات القرارات الاخرى التي اعتمدها الجمعية العامة منذ لحظة . ومع ذلك اود القول باننا لا نتفق مع صياغة ذلك الجزء من ديباجة القرار الذى يشير الى بعض الحكومات بذاتها ، كما ينطبق الحال على بعض جوانب هذا القرار التي تخلق بالنسبة لوفد بلادى بعض مصاعب ذات طابع قانوني .

بالاضافة الى ذلك فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.29 بسبب صياغة بعض فقراته التي منعنا من التصويت لصالح تلك الصيغة ، بينما منطوقه يتفق تماما مع وجهة نظرنا في هذا الامر .

اود ايضا ان اؤكد ان امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.24 لا يتضمن تفسيراً في موقفنا فيما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الامن ٤٨٠ ( ١٩٧٧ ) . وقد احاطت بلادى الامن العام علماً بذلك .

قبل ان انهي كلامي اود ان اؤكد بصفة خاصة على حقيقة ان ادانتنا للفصل العنصرى لا تزال قوية لم تتغير .

السيد غاغلياردى (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان التصويت الايجابي الذى ادلى به وفد بلادى بالنسبة للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة صباح اليوم ليسهل دليلاً مجدداً على رفض البرازيل الشديد لسياسة الفصل العنصرى ، وكذلك على تأييد البرازيل القوي للجهود الدولية التي تستهدف القضاء التام على الفصل العنصرى .

للتسجيل ، اود ان ابيّن ان وفد بلادى كان سيمتنع عن التصويت على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/33/L.24 لو كانت قد طرحت للتصويت على انفراد .

اخيراً ، ان وفد بلادى يشعر بالقلق ازاء الصيغة المستخدمة في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/33/L.29 ، لقد كنا نفضل صيغة تعكس بصورة افضل تأييد المجتمع الدولي لجميع الجهود التي تستهدف القضاء النهائي على الفصل العنصرى .

السيد فالديراما (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : بوصفي عضوا في اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى منذ انشائها ، فان وفد بلادى قد صوت مؤيدا لجميع القرارات الخاصة بالفصل العنصرى كدليل على التزام الفلبين واخلاصها للحملة الدولية للقضاء على السياسة اللانسانية للفصل العنصرى التي ينتهجها نظام الاقلية البيضاء العنصرى في جنوب افريقيا .

لكن ، لو ان الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.24 بعنوان "التعاون النووى مع جنوب افريقيا" قد طرحت للتصويت على حدة ، فان وفد بلادى كان سيمتنع عن التصويت بشأنها لاننا نعتقد ان بعض البلاد التي وردت الاشارة اليها في تلك الفقرة قد انكرت وجود تعاون نووى مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ولا نعتقد ان ذكر الاسماء يخدم غرضا مفيدا .

السيد جاسوداسن (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد أيد دائما جميع الجهود التي تستهدف القضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض في جنوب افريقيا ، والتزاما بتلك الروح فان وفد بلادى قد أيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.24 . لكن وفد بلادى يود ان يسجل هنا ان لديه بعض التحفظات بشأن الفقرة ٢ من منطوق مشروع ذلك القرار ، وكان سيمتنع عن التصويت لو اجرى تصويت منفرد بشأن تلك الفقرة .

الآنسة غارسيا دوتسو (اكواور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى قد صوت مؤيدا لجميع مشروعات القرارات الخاصة بالبند ٣٢ من جدول الاعمال الخاص بسياسة الفصل العنصرى باستثناء مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/33/L.21 .

ان الاكواور واخلاصا منها لاعتقادها الراسخ كما ينعكس في سياستها التقليدية العالمية ، تددين الفصل العنصرى لانه جريمة ضد الانسانية ، كما ان وجوده يعتبر اهانة لحضارتنا . لهذا السبب ، ونظرا لهذا الاهتمام ، فلقد كنا من بين اول دول امريكا اللاتينية التي صادقت على اتفاقية الدولية الخاصة بقمع ومعاينة جريمة الفصل العنصرى في ١٢ ايار/مايو ١٩٧٥ .

لهذا السبب ايضا فان رئيس دولة اكواور الاميرال افريدو بوفيدا قد بين ما يلي في مناسبة دينية :

" بسبب الشعور الذاتي والاعتناع فان مجتمع اكواور كان يعارض ويواصل معارضته للعنصرية ويعارض لذلك الفصل والتمييز العنصرى والاستعمار كما اظهر تأييده للقرارات التي اعتمدها الامم المتحدة ضد الانظمة العنصرية والاستعمارية لجنوب افريقيا . "

وكذلك فبمناسبة المؤتمر العالمي لاتخاذ تدابير ضد الفصل العنصرى الذى عقد في آب /

اغسطس ١٩٧٧ ، فان وزير خارجية اكوادور بين :

” اننا باسم حكومة وشعب اكوادور نرفض وندين ممارسة الفصل العنصرى التى تتعارض

مع اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والتي تنتهك الالتزامات التى تعهدت بها الدول

الاعضاء لتضمن الاحترام العالمى لحقوق الانسان وحرياته الاساسية دون تمييز بسبب العنصر” .

ان اكوادور تتابع باهتمام خاص عملية هذا الضغط العالمى حتى نرغم جنوب افريقيا على ان

تنهي سياسة الفصل العنصرى غير الانسانية .

رغم كل ما ذكر اعلاه فاننا لا نعتبر انه من الضرورى ان نعتد قرارا خاصا بشأن حالة اسرائيل .

ولهذا السبب فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.21 ، لكننا صوتنا لصالح جميع

مشروعات القرارات الاخرى المتعلقة بالبند ٣٢ من جدول الاعمال .

السيد رحمان ( بنغلاديش ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان موقف بنغلاديش من ادانة الفصل العنصرى والنظامية بالقضاء عليه كلية لمعروف تماما ولا يثير أى غموض اطلاقا . ان موقفنا الثابت والمستمر بشأن هذه المسألة لا يحتاج الى مزيد من الايضاح .

ان بنغلاديش قد صوتت لصالح مشروع القرار A/33/L.24 ، الخاص بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا . وعلى أية حال ، فاننا ان نفعّل ذلك ، فان وفد بلادى يود أن يكرر موقفه من اننا كنا نفضل أن مناشدة جميع الدول الأعضاء التي وردت في الفقرة ٢ من المنطوق ، كانت ذات طابع عام وليست ذات طبيعة محددة . اننا نعتقد اننا لكي نكون واقعيين يتعين علينا أن نثق بالجميع وأن نوجه ثقتنا أساسا نحو الحث على القيام بعمل بناء بدلا من اتخاذ موقف سلبي وتسجيله .

كما أود أيضا أن أعتم هذه الفرصة ، كي أعلن انه نظرا لبعض الظروف الخاصة الخارجة عن ارادتنا ، لم نستطع أن نشترك في التصويت على مشروعى القرارين A/33/L.19 ، و A/33/L.20 ، وبما اننا من بين المشاركين في تقديم مشروعى القرارين هذين ، فان بنغلاديش كانت سوف تصوت لصالحهما لو كنا حاضرين . وانني أكون ممثنا انا ما سجل هذا الموقف الايجابي رسميا في محضر الجلسة .

السيد ماتسوقان ( تايلند ) ( الكلمة بالانكليزية ) : يؤسفني انه نظرا لغياب وفد بلادى الخارج عن ارادته فاننا لم نتمكن من الاشتراك في الجزء الأول من التصويت المسجل الذى أجرى هذا الصباح تحت البند ٣٢ من جدول الأعمال . ولو كان وفد بلادى حاضرا آنذاك ، لكنا قد صوتنا لصالح مشروعات القرارات A/33/L.19 و A/33/L.20 و A/33/L.22 و A/33/L.24 ، وكنا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.21 ، وأكون شاكرا لو سجل هذا الموقف في محضر جلسة الجمعية العامة .

السيد أويصا ( بابوا غينيا الجديدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد بلادى قد صوت لصالح غالبية مشروعات القرارات الخاصة بالفصل العنصرى كي نؤكد موقف حكومة بلادى المتشدد بالنسبة لسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولقد دأبت حكومة بلادى في الماضى على التنديد بشدة بمثل تلك الممارسة البغيضة للفرقة العنصرية ، وسنستمر في مواصلة هذا النهج الى أن يتم القضاء عليها .

وبالرغم من اننا قد صوتنا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.24 ، الا ان لدينا بعض التحفظات على الفقرة ٢ من المنطوق ، التي تحتوى على أسماء بعض البلدان . ان ان وفد بلادى يؤمن ايماننا راسخا بأن هذه المنظمة ينبغي أن تكون لديها جبهة جماعية في معالجة هذه المشكلة . أما تسمية البلدان ، فانه يؤدي الى الانقسام ، ومن ثم يؤدي الى النيل من أى عمل جماعي والقضاء عليه .

وفي هذا الصدد ، ونظرا للطبيعة غير العادلة والتمييزية لمشروع القرار A/33/L.21 ، فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت على مشروع هذا القرار .

السيد ريوس ( بنما ) ( الكلمة بالاسبانية ) : يود وفد بنما أن يعلن مرة أخرى ، كما فعل ذلك مرات عديدة من قبل ، استنكاره للفصل العنصرى وجميع أشكال التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى . ولأسباب تاريخية معلومة تماما للجميع ، فان شعب بنما يعارض تماما جميع ممارسات الفصل العنصرى .

لقد صوتنا لصالح مشروعات القرارات الخاصة بالفصل العنصرى ، باستثناء مشروع القرار A/33/L.21 . ان حكومة بلادى لتؤمن بأن أى اجراء يستهدف القضاء على الفصل العنصرى يستحق تأييدها القوى والتام . وبالرغم من ذلك ، فانه يتعين علينا أن نؤكد اننا لم نوافق على ما ورد في مشروع القرار A/33/L.21 . ان الاشارة الى دولة عضو بمفردها وادانتها والتشديد بها ، لأسباب سياسية ليست هي الطريقة التي نعتقد بأمانة انها أفضل الطرق للقضاء على الفصل العنصرى . ان دولة واحدة فقط هي التي تتهم باقتراح أشياء تقوم بها دول أخرى في الخفاء . ولقد استمعنا اليوم ، الى أنباء في الاذاعة تشير الى ان دولة اسرائيل تحاول ، فعلا ، التعاون بطريقة ما ، في الاجراءات التي تتخذ ضد الفصل العنصرى . وانني أشير الى الأنباء الخاصة بالعلاقات الرياضية القائمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وقد وجدنا في هذا علامة مشجعة فعلا .

لهذه الأسباب امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.21 . وفي ختام هذا التعليق الموجز للتصويت ، فاننا نود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا القوى لشعوب الجنوب الافريقي التي ناضلت لسنوات عديدة لتحرير أنفسها من قبضة الفصل العنصرى ونيره .

السيد هاريمان ( نيجيريا ) (الكلمة بالانكليزية) : انني أود أن أنتهز هذه الفرصة - نيابة عن اللجنة الخاصة - للاعراب عن امتناننا للوفود العديدة التي أبدت ملاحظات عامة معربة عن تقديرها للعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة ، ولي شخصيا بصفتي رئيسا لهذه اللجنة ، وفي الواقع ، للجمعية العامة ككل لثنائها مرة أخرى على اللجنة الخاصة لنشاطها وفعاليتها في الاضطلاع بالعمل المنوط بها .

ان هذه الثقة من جانب الدول الأعضاء لتشجعنا كل التشجيع وتحثنا على مواصلة الاضطلاع بالمسؤولية الملقة على عاتق هذه اللجنة الخاصة . ونتعهد أن نستمر في أعمالنا وأن نضاعف جهودنا من أجل القضية المقدسة للقضاء على الفصل العنصري وتحرير جنوب افريقيا .

ان القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة اليوم بناء على توصية اللجنة الخاصة ، سواء بالاتفاق العام في الرأي أو بالأغلبية الساحقة ، لتشكل اطارا للعمل الدولي الفعال .

لقد أصغيت باهتمام الى التحفظات التي أبداها العديد من الوفود ، وانني أود أن أطرح سؤالاً : هل تستطيع تلك البلدان التي سميت أن تذكر لنا لماذا تسمح للعلماء النوويين بأن يزوروا جنوب افريقيا - الذي هو اقليم صديق - في حين ان نفس هؤلاء الأشخاص قد يسجنون مدى الحياة أو يفقدوا حياتهم اذا ما ذهبوا الى أوروبا الشرقية ؛ وهذا هو التعاون الذي نتحدث عنه ، ولدنا الدليل على ذلك .

واسمحوا لنا أن نكون واضحين ، فنقول ان القضية المعروضة علينا اليوم ليست مجرد قضية القهر الاجرامي واللاانساني لشعب جنوب افريقيا الأسود تحت اسم الفصل العنصري ، ولكنها قضية تتعلق بتحرير قارة افريقيا بعد خمسة قرون من المعاناة والعبودية . لذا ، فان الأمر يتعلق بكرامة وشرف كل رجل وكل امرأة في الاقليم الافريقي . ان جوهر القضية يكمن في أمن واستقلال كل دولة افريقية مستقلة ، وعلاوة على ذلك ، فان القضاء على العنصرية في جنوب افريقيا يؤدي الى القضاء على العنصرية في العالم أجمع .

اننا نتابع بقلق بالغ تطورات الأحداث في ناميبيا وزمبابوي ، حيث تقوم مخالف نظام الفصل العنصري - معقل العنصرية والاستعمار في الاقليم - في التسبب في صراع رهيب بلا حدود .

كما نتابع الجهود التي تبذلها الدول الغربية من أجل التوصل الى حلول تفاوضية في هذه الأقاليم - وذلك من قبل الدول الغربية الخمس في ناميبيا والقوى البريطانية الأمريكية في زمبابوى - على أمل انه بمضاعفة تلك الجهود التي يبذلونها فانها لا يمكن أن تسجل فشلا - واننا لنأمل مخلصين - وأثق ان ذلك لن يكون سدى - أنهم سوف يبذلون قصارى جهودهم المخلصة من أجل التوصل الى الحرية الحقيقية في جنوب افريقيا .

وانه لما يشجعنا ما يقوله الزعماء السياسيون في الولايات المتحدة ونأمل ان تواصل الولايات المتحدة مساعدتها في القضاء على هذا الشر في القارة الافريقية . ولكننا لا نستطيع للحظة أن ننسى ان نظام الفصل العنصرى في بريتوريا هو العدو الاساسى لافريقيا والعدو الاساسى للحرية والسلام في هذه القارة سيئة الحظ التي - كما قلت من قبل - قد عانت من العبودية من خلال استغلال السود وعانت من الرق عن طريق الاستعمار والاستعمار الجديد وتعرضت لتدنيس القيم الانسانية في جنوب افريقيا باسم الفصل العنصرى طيلة خمسة قرون .

ولا يمكن ان يتحقق الامن والاستقرار والسلم في جنوب افريقيا طالما لم يتم القضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وطالما لم تتحرر افريقيا كلها . وان اية تسوية جزئية لا تقوم على اساس تقرير المصير الذاتى لن تؤدي الا الى النزاع وعدم الاستقرار في تلك المنطقة بأسرها . وكما اشرت في العديد من المناسبات فان التحديات الثلاثة التي تواجه العالم وبصفة خاصة التي تواجه الامم المتحدة اليوم هي أولا القضاء على الاضطهاد العنصرى والاستعمارى؛ ثانيا القضاء على الفقر واقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛ وثالثا وضع حد لسباق التسلح وتحقيق السلام الدولى . اني اعتقد ان في هذه الميادين الثلاثة ما يستحق من الامم المتحدة الاهتمام المتساوى . ان هذه التحديات الثلاثة مترابطة ومتداخلة وتستحق اولوية قصوى من جانب المجتمع الدولى .

هذه هي الرسالة التي تأكدت منذ بضعة ايام خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لمولد الشهيد الراحل الدكتور مارتن لوتر كنج في اتلانتا في نضاله ضد العنصرية والفقر والحرب ، ذلك الاحتفال الذى تشرفت اللجنة الخاصة بمشاركة كثير من زعماء العالم والامين العام فيه .

ان الجمعية العامة تنادى اليوم بالتعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى وقد طلبت من اللجنة الخاصة أن تنهض بهذه التعبئة وتضمن تنسيق الخطوات للقضاء على الفصل العنصرى وتحرير جنوب افريقيا .

وباسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فانني أناشد جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والكنائس ومنظمات الشباب وحركات الفصل العنصرى ولجان التضامن ووسائل الاعلام وجميع الرجال والنساء الشرفاء ان يتعاونوا معنا في هذا العمل الدولى المشترك . اني أناشد هم

ان ينضموا اليينا في البدء بهذه التعبئة الدولية يوم ٢١ اذار/مارس من هذا العام عند اختتام العام الدولي لمناهضة الفصل العنصرى .

ان الامم المتحدة قد تحملت مسؤولية خاصة تجاه الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وقد ادركت انه يتعين عليها ان تلعب دورا هاما وحيويا في تأييد نضاله العادل من اجل التحرير والكرامة الانسانية .

انني على ثقة من أن اللجنة الخاصة تستطيع ان تواصل تمتعها بالتعاون والارشاد اللذين تحظى بهما من قبل الامين العام في اضطلاعها لهذه المسؤولية . وارجو ان تتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع الادارات المعنية .

ولا يسعني الا ان أؤكد على الاهمية القصوى للتنفيذ التام للقرارات التي اعتمدت اليوم . واننا لنأمل ان تكون تلك الوفود التي دأبت على الوقوف في وجه العقوبات الناجمة ضد نظام الفصل العنصرى المجرم ان تنبه ضمائرنا واننا نستمر في تذكيرها بأنه لا يحق لأحد ان يمد المعونة والراحة للمجرمين العنصريين .

وفي هذا الصدد أود ان اعرب عن ارتياحي مما اعلنته ايران اخيرا من انها ستوقف جميع الامدادات من البترول الى جنوب افريقيا . وأود أن اذكر ان اللجنة الخاصة قد ناشدت ايران مرارا ان تتعاون في حظر ارسال البترول الى جنوب افريقيا وان تنهي التعاون المتزايد مع جنوب افريقيا في الميادين العسكرية والاقتصادية وغيرها .

وفي عام ١٩٧٣ قام الرئيس السابق للجنة الخاصة بالاتصال بوزير الشؤون الخارجية لايران لنقل نداء اللجنة الخاصة لكنه قوبل بالرفض . وبعد ذلك قام بمناشدة علنية في اطار الجمعية العامة ولكن لم يتلق رد فعل ايجابي .

وفي العام الماضي حاولت لجنة لمنظمة الوحدة الافريقية تساندها اللجنة الخاصة القيام بزيارة لايران لطلب التعاون في فرض حظر على البترول الى جنوب افريقيا لكن الحكومة الايرانية لم تستقبل الوفد .

وفي تشرين الثاني /نوفمبر الماضي اعدت اللجنة الخاصة تقريرا حول تعاون ايران مع جنوب افريقيا وأرسلت نسخة منه الى حكومة ايران مناشدة اياها ان توقف هذا التعاون .

وبالرغم من هذا الرفض فاننا كنا نشعر بالثقة بأن ايران في النهاية ستكون الى جانب قوى التحرير التي تناضل ضد العنصرية وستكف عن ان تكون مدعاة لاجراح اصدقائها . انني اعرب عن ارتياحي الخاص للاعلان عن حظر ارسال البترول الى جنوب افريقيا لأن ذلك ناجم عن الرأي العام القلق على كرامة الدولة وكيانها . وذلك يطابق الاعتقاد انه عندما يحاظ الناس علما بالحقائق فانهم يؤيدون النضال التحريري الدائر في جنوب افريقيا وفي اماكن اخرى من العالم وبينهم جميع من تعاون مع نظام الفصل العنصري بالرغم من التوضيحات التي يتطلبها الامر .

انني اناشد حكومة وشعب ايران ان يوفقا جميع صور التعاون مع نظام الفصل العنصري في الميادين الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها . وتدل التقارير الصحفية على ان نظام الفصل العنصري يسعى الى الحصول على البترول من الدول المنتجة . لذلك فانني اناشد جميع تلك الدول ان تقابل هذه الطلبات بالرفض .

وفي جنوب افريقيا قام هذا الاسبوع الشعب الافريقي وحركة التحرير القومي بالاحتفال بالذكرى المئوية لنضال شعب زولو ضد القوات الاستعمارية ، ان يستعيد ان ذكرى زعمائهما في حرب المائة عام لمقاومة المستوطنين الاجانب الذين كانوا يستهدفون استبعاد الشعب الافريقي . ان الشعب يستهدف استعادة حقوقه وبناء مجتمع غير عنصري .

ان تاريخ جنوب افريقيا منذ ظهور المستوطنين هو قصة روح الحرية للشعب الافريقي وقصة الجهود المتكررة للتعايش السلمي وقصة الاعتقاد الراسخ بعدم العنصرية على الرغم من وحشية الطغاة العنصريين .

واننا ان نذكر الشتات الافريقي لا يسعنا الا ان نكون منطبعين بنضال الزعماء الكبار لجنوب افريقيا لتحرير الشعب المضطهد وبتمسكهم بنظرة الى العالم حيث يعيش جميع الرجال والنساء في العالم بكرامة وحرية .

دعونا نحيي كل اولئك الزعماء العظام وتناصر رؤياهم . فان هذه الرؤيا ستصبح حقيقة

اذا سادت اهداف الامم المتحدة .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٣٢ من

جدول الاعمال .

تنظيم الاعمال

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : انه لمن سوء الحظ اننا نواجه صعوبات - مرة

أخرى - في محاولة احراز تقدم في دورتنا المستأنفة لان الوثائق لن تكون متاحة بكل اللغات الرسمية. وهدق هذا بالنسبة الى بقية بنود جدول الاعمال لجلسة بعد ظهر اليوم . ويرجع ذلك الى توقف العمل من جديد - كما حدث في كانون الاول / ديسمبر الماضي - من جانب بعض العاملين . وقد أبلغني الامين العام بحقيقة ان كل التدابير الضرورية يجري اتخاذها لضمان ان يكون في مقدور الجمعية العامة أن تختتم بحثها للبنود المدرجة على جدول أعمالها في أقرب وقت ممكن . ومن أجل اتاحة الوقت المناسب لذلك ، فاني اقترح ألا نعقد جلسة عامة غدا . ومع ذلك ، فان الترتيبات اللازمة سوف تتخذ على وجه السرعة .

وسوف يعلن في " يومية الامم المتحدة " ما اذا كان من الممكن ان نعقد جلسة عامة يوم الجمعة أم لا . وعلى أية حال فان الجمعية العامة سوف تجتمع - على أكثر تقدير - يوم الاثنين . ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

فهل أعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧ / ٠٥